

التحصيل الإلكتروني لدعم التحول الرقمي لإدارة الضرائب
-دراسة تجارب دول عربية-

Electronic collection to support the digital transformation of tax
administration: A study of the experiences of Arab countries
Collecte électronique pour accompagner la transformation numérique de
l'administration fiscale, une étude des expériences des pays arabes

نشيدة معزوز*

n.mazouz@univ-blida2.dz

تاريخ قبول النشر: 2022-12-13

تاريخ استلام المقال: 2022-10-30

Abstract:

Tax digitization is an effective way to raise the volume of additional revenues and legally collect taxes that guarantee transparency and integrity among taxpayers and contribute to the efficiency and effectiveness of the tax system. The experiences of Arab countries in this field have shown the impact of electronic collection and its role in supporting the digital transformation of tax administration. And that is what we are looking at in this article.

Key words: Electron collection, Digital transformation, Tax administration, Electronic management.

** جامعة البليدة 2 (الجزائر) - أستاذة محاضرة (أ)
chidan2013@gmail.com

523

«التحصيل الإلكتروني لدعم التحول الرقمي لإدارة الضرائب -دراسة تجارب دول
عربية-»
نشيدة معزوز

Abstract:

La numérisation fiscale est un moyen efficace pour augmenter le volume de recettes supplémentaires et de collecter légalement des impôts qui garantissent la transparence et l'intégrité entre les contribuables et contribuent à l'efficacité et à l'efficacité du système fiscal. Les expériences des pays arabes dans ce domaine ont montré l'impact de la collecte électronique et son rôle dans l'accompagnement de la transformation numérique de l'administration fiscale. Et c'est ce que nous examinons dans cet article.

Mots clés: Collecte électronique, Transformation numérique, Administration fiscale, Administration électronique.

ملخص:

إن الرقمنة الضريبية وسيلة فعالة للرفع من حجم العائدات الإضافية واستخلاص الضرائب بشكل قانوني يضمن الشفافية والنزاهة بين دافعي الضرائب ويساهم في كفاءة وفاعلية النظام الضريبي، وقد بينت تجارب دول عربية في هذا المجال أثر التحصيل الإلكتروني ودوره في دعم التحول الرقمي لإدارة الضرائب، وهو ما نبحث فيه في هذا المقال.

الكلمات المفتاحية: التحصيل الإلكتروني، التحول الرقمي، الإدارة الضريبية، الإدارة الإلكترونية.

مخطط المقال:

مقدمة

- 1) التحصيل الإلكتروني ورقمنة الضرائب
- 1-1) التحول الرقمي لإدارة الضرائب (الإدارة الإلكترونية)
- 2-1) التحصيل الإلكتروني للضرائب
- 2) تجارب عربية في مجال التحصيل الإلكتروني للضرائب
- 1-2) تجربة التحصيل الإلكتروني للضرائب في مصر والأردن
- 2-2) تجربة التحصيل الإلكتروني للضرائب في الجزائر

خاتمة

مقدمة:

يعد النظام الإداري الضريبي من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، وتساهم زيادة كفاءة النظام الضريبي ووضوحه في زيادة قدرة الحكومة على تحصيل الإيرادات الضريبية بأقل تكلفة، والحد من التهرب الضريبي، إضافة إلى ذلك، تساهم كفاءة النظام الضريبي في تحسين بيئة الأعمال، الأمر الذي يساهم في جذب الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر. وإحدى الآليات التي تساهم في زيادة تسهيل وتحسين الخدمات الضريبية وكفاءة النظام الضريبي هي رقمنة الضرائب. وتدل رقمنة الضرائب على التحول الرقمي لإدارة الضرائب (الإدارة الإلكترونية)، وأن رقمنة الضرائب جزء من الجهود الحكومية لتطبيق الحوكمة الرقمية في تقديم الخدمات، واستخدام البيانات العامة والشخصية، ودعم تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتعتبر رقمنة الضرائب أحد أهم الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل مواجهة التحولات الكونية المتسارعة.

انطلاقاً مما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف يساهم نظام التحصيل الإلكتروني في دعم التحول الرقمي لإدارة الضرائب في الدول العربية؟

1) التحصيل الإلكتروني ورقمنة الضرائب:

نتج عن التقدم العلمي والتقني وانتشار شبكة الانترنت، بروز تأثيرات عديدة على طبيعة وشكل عمل النظم الإدارية، والتي تراجعت معها أشكال الخدمة التقليدية إلى نمط جديد يركز على البعد التكنولوجي والمعلوماتي، لإعادة صياغة الخدمات، وجعلها قائمة على الإمكانيات المتميزة للانترنت وشبكات الأعمال¹.

1-1) التحول الرقمي لإدارة الضرائب (الإدارة الإلكترونية):

إن التحول نحو الإدارة الإلكترونية كمفهوم يعبر عن السرعة، والتفاعل الآني، واختراق الحدود. ف نموذج الإدارة الإلكترونية يوفر الكثير من فرص النجاح، والوضوح والدقة، في تقديم الخدمات، وانجاز المعاملات، وبالتالي يمثل ثورة تحول مفاهيمي، ونقل نوعية في نموذج الخدمة العمومية. ولقد أثبتت التكنولوجيا الرقمية أنها وسيلة فعالة للغاية لتقليل العقبات البيروقراطية في الإدارة الضريبية، خاصة تقليل الوقت اللازم للوفاء بالالتزامات الضريبية وعدد المدفوعات².

على الرغم من وجود تركيز عالمي على بحث وفهم التحول الرقمي، مع سعي المؤلفين لتحديد الموضوع بدقة، إلا أنه لا يوجد تعريف محدد له، وينظر إليه على نطاق واسع على أنه محرك للتغيير في جميع السياقات³، وهناك من ينظر إليه على أنه استخدام جميع التقنيات الرقمية المتاحة لتحسين أداء المؤسسات والمساهمة في رفع مستوى المعيشة بشكل عام⁴. والملاحظ، أن التحول الرقمي هو آلية مبنية على استخدام التكنولوجيا الرقمية من أجل تطوير الاقتصاديات والمؤسسات.

إن الإدارة الإلكترونية نظام يعتمد على قيام المؤسسة باستخدام الوسائل الإلكترونية في إجراء معاملاتها والتواصل مع زبائنها أو المستفيدين من خدماتها، أو التواصل بين العاملين فيها والجهات الرقابية، وذلك بهدف تيسير إجراء وتنفيذ الأعمال الإدارية والرقابية عليها بما يتناسب مع التطور الحادث في مجال تكنولوجيا المعلومات. فهي منظومة متكاملة وبنية وظيفية وتقنية مفتوحة في إطار يشمل كل من الأعمال الإلكترونية للدلالة على الإدارة الإلكترونية للأعمال والحكومة الإلكترونية الموجهة للمواطنين، أو الموجهة للأعمال، أو الموجهة للمؤسسات ودوائر الحكومة المختلفة⁵.

تؤكد الدراسات المعاصرة إلى أن الفلسفة الرئيسية للإدارة الإلكترونية هي نظرتها إلى الإدارة كمصدر للخدمات وأن كل من المواطن والمؤسسات هما كزبائن يرغبون في الاستفادة من هذه الخدمات وعلى هذا الأساس فإن أهداف الإدارة الإلكترونية متعددة تسعى إلى تحقيقها في إطار تعاملها مع الزبائن نستطيع أن نحددها بما يأتي⁶:

- تحديد أو بالأحرى تقليل كلفة الإجراءات الإدارية وما يرتبط بها من عمليات من خلال ترشيد التكاليف المالية وتقليل أوجه الصرف في انجاز ومتابعة عمليات الإدارة المختلفة مما يؤدي إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية؛
- زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين وكذلك تعاملها مع المؤسسات وهذا من خلال تبسيط الإجراءات المتبعة وسرعة الانجاز ورفع مستوى أداء الخدمات؛
- توفير البيانات والمعلومات للمستفيدين بصورة فورية واستيعاب عدد أكبر من الزبائن في وقت واحد؛
- إلغاء نظام الأرشيف الورقي التقليدي واستبداله بنظام الأرشيف الإلكتروني وهذا عن طريق المساحات الضوئية لتحويل الوثائق الورقية إلى شكل رقمي يمكن تخزينه وتبادلته عبر الشبكات المحلية أو الإنترنت؛
- سهولة إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمنظمة أو المنظمات وكأنها وحدة مركزية واحدة وهذه فائدة مهمة وضرورية في الإدارة الإلكترونية المعاصرة؛
- إلغاء تأثيرات عامل الزمن والوقت، حيث يقوم نظام الخدمات الإلكترونية بالعمل المتواصل على مدار الساعة؛
- تطوير الإدارة بشكل عام باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة من حلول وأنظمة والتي من شأنها تطوير العمل الإداري وبالتالي رفع كفاءة وإنتاجية الموظف وخلق جيل جديد من الكوادر القادرة على التعامل مع التقنيات؛
- وتخفيض حدة الجهاز البيروقراطي وتعقيده، إذ لا حاجة إلى تضخيم المستويات الإدارية وتعددتها.

تمكن رقمنة الإدارات الضريبية من تقديم خدمات إلى الممولين بتكاليف أقل، ويعمل ذلك على تحسين أداء الإدارات الضريبية، وتخفيض تكاليف الامتثال للقانون الضريبي التي يتحملها الممول من خلال النظم الرقمية وصيغ الإبلاغ الموحدة والواجهات الإلكترونية. وتتمثل أهداف رقمنة إدارة الضرائب فيما يلي⁷:

- التحول الرقمي للإدارات الضريبية، وهو أمر مهم لتطوير وتعزيز الشفافية والإنتاجية في الإدارة الضريبية وتوليد الإيرادات باعتبارها الوظيفة الأساسية للإدارة الضريبية، وس يكون لمستوى ونمو الإيرادات المحصلة تأثيراً رئيسياً ومن المتوقع أن يتم توسيع تغطية القاعدة الضريبية؛

- معدلات الامتثال في إدارة الضرائب الرقمية من المتوقع أن يرتفع بشكل كبير، سيكون الإبلاغ تلقائياً عن الدخل، بإصدار فاتورة إلكترونية بالرسم على القيمة المضافة، وتعديل ومطابقة بيانات الجمارك وضريبة القيمة المضافة تلقائياً وكذلك القدرة على أداء الوظائف التحليلية مثل التقدير المستمر للفجوة الضريبية مع تدفق البيانات المستمر، حيث يمكن قياس الفجوة الضريبية ورصد المعلمات (مصادر الفجوة)؛
- تتيح الإقرارات الإلكترونية وسيلة أسهل وأقل تكلفة لملء الإقرارات الضريبية، ولمعالجة البيانات الواردة فيها من قبل الحكومات. ويمكن في الوقت الحالي الاطلاع على معلومات شاملة للغاية عن الطرف الثالث، أين يوجد عدد قليل ولكن متزايد من السلطات الضريبية التي تسجل البيانات في الإقرارات الضريبية مسبقاً، ولا يكون على دافعي الضرائب في هذه الحالة سوى التحقق من المعلومات المعروضة عليهم.
- زيادة الشفافية، وانخفاض تكاليف جمع الضرائب، ومكافحة التهرب الضريبي، وزيادة الإيرادات الضريبية، مما يساهم في كفاءة وفاعلية النظام الضريبي، وتعزيز المساءلة التي ستساهم في انخفاض الفساد، ورفع المساواة الضريبية بين المؤسسات، وخلق منافسة عادلة بين المؤسسات، والقدرة على تبادل المعلومات، ومعرفة الوضع الضريبي والمالي لدافعي الضرائب؛
- وتساعد الحكومات بشكل خاص على زيادة مستويات كفاءة عمليات تحصيل الضرائب غير المباشرة ففي هذا السياق، تساعد تقنية Blockchain أو تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع، تعزز الثقة في نظم المعاملات من خلال تسجيل البيانات في سجلات مشتركة في دفتر الأستاذ الموزع بحيث تكون هناك قيود دائمة للمعاملات لا يمكن محوها أو تعديلها أو الاستيلاء عليها)، على سبيل المثال السلطات الضريبية على التحقق من امتثال المؤسسات لضريبة القيمة المضافة والتحصيل الآني لضريبة القيمة المضافة المفروضة على كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع مباشرة بما يمثل أحد أهم التحديات المرتبطة بهذا النوع من الضرائب غير المباشرة بما ساهم في زيادة الحصيلة الضريبية بما يصل إلى 20 في المائة في عدد من الدول.

1-2) التحصيل الإلكتروني للضرائب:

اختلف خبراء الضرائب حول أهمية منظومة التحصيل الإلكتروني للضرائب، وإن كان ذلك ينتج عنه تغيير في الثقافة الورقية التي تحلّى بها النظام الضريبي لمدة طويلة بدليل أن مصلحة الضرائب حتى الآن تلتزم بالشكل الحرفي والشكلي للقانون الذي ينص على تقديم مستندات ورقية تثبت سداد الضرائب، مما يدفع الممول إلي العزوف عن استخدام هذه

المنظومة هذا الخلاف والتباين في الشارع الضريبي تجاه هذه الخدمة لن تحسمه سوي الإجراءات التنفيذية التي ستتخذها مصالح الضرائب تجاه تفعيل هذا النظام⁸.

يُعرف الدفع الإلكتروني بصيغ مختلفة، ومنها:
- أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات المقبولة على نطاق واسع محليا ودوليا لدى الأفراد والتجار والمصارف كبديل للنقود لدفع قيمة السلع والخدمات المقدمة⁹؛
- عملية مالية متكاملة من النظم والبرامج يتم تقديمها لتسهيل الإجراءات المالية عبر الإنترنت¹⁰؛
- عملية تحويل الأموال بطريقة رقمية باستخدام أجهزة الكمبيوتر، وإرسال البيانات عن بعد¹¹.

ومن التعريفات السابقة، يمكن القول أن الدفع الإلكتروني أداة تسوية للوفاء بالالتزامات المقبولة على نطاق واسع محليا ودوليا بطريقة رقمية باستخدام أجهزة الكمبيوتر.
تتميز وسائل الدفع الإلكتروني بالخصائص التالية¹²:

- الطابع الدولي لوسائل الدفع الإلكترونية: يقصد بالطابع الدولي لوسائل الدفع الإلكترونية أنها وسيلة مقبولة في دول العالم جميعها؛
- الدفع بواسطة النقود الإلكترونية: وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل؛
- استخدام وسائل الدفع الإلكترونية عن بعد: يتم إبرام العقد بين أطراف متباعين في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت؛
- الدفع بواسطة البطاقات الذكية: هي عملية تتم من خلال البطاقات المصرفية العادية، فلا يوجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملات مالي؛
- يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك: أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم¹³.

هناك أنواع عديدة لوسائل الدفع الإلكتروني، نوجزها فيما يلي¹³:
- البطاقة الائتمانية: تُعتبر إحدى وسائل الدفع الإلكتروني التي يُمكن استخدامها لإتمام عمليات الشراء عبر الإنترنت أو من خلال أجهزة الدفع الإلكترونية دون الحاجة لاستخدام العملات النقدية، وتُعرّف البطاقة الائتمانية بأنها بطاقة بلاستيكية أو معدنية صغيرة تُصدر من قبل مؤسسة مُتخصصة بالخدمات المالية، ويسمح لصاحبها إجراء عمليات الشراء الإلكترونية من خلال اقتراض الأموال من هذه المؤسسة بحدّ مُعيّن يُعرّف بحدّ الائتمان؛

- البطاقة المصرفية: تُعتبر إحدى وسائل الدفع الإلكتروني التي تُشبه في شكلها البطاقة الائتمانية، فهي بطاقة بلاستيكية صغيرة تمتلك رقماً مُميزاً مُرتبطاً برقم الحساب المصرفي للمستخدم؛
- البطاقة الذكية: واحدة من آخر الإصدارات في عالم تكنولوجيا المعلومات وهي عبارة عن بطاقة تتضمن معالج دقيق يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمنية وهذه البطاقة تستطيع التعامل مع بقية الكمبيوترات ولا تتطلب تفويض أو تأكيد صلاحية البطاقة من أجل نقل الأموال من المشتري إلى البائع؛
- المحفظة الإلكترونية: هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ممغنطة مزودة بشريحة حوسبية، يمكن تثبيتها باستخدام الكمبيوتر الشخصي أو تكون قرصاً مرناً، يتم نقل القيمة المالية منه أو إليه عبر الإنترنت باستخدام برامج معينة؛
- خدمات التحويل المصرفي للأموال: تستخدم من خلال الموقع الإلكتروني التابع للمصرف الذي يتعامل معه الزبون، إذ يسجل الدخول إلى الموقع، ثم يُقدّم طلب لتحويل الأموال إلى أيّ حساب آخر سواء في المصرف نفسه أو في مصرف آخر؛
- والشيكات الإلكترونية: يُستخدم للدفع لأية عملية تجارية يُمكن أن يُغطيها الشيك الورقي، وطوّرت هذه الخدمة في مجال الدفع الإلكتروني استجابة لمعاملات التجارة الإلكترونية التي تطوّرت بشكل كبير في العصر الحالي، وتعتبر عملية إصدار شيك إلكتروني أسهل وأقل تكلفة من عملية الحصول على آخر ورقي.

في جميع بلدان العالم، يعد دفع الضرائب من بين أكثر تعاملات المواطنين مع الحكومة صعوبة واستهلاكاً للوقت، أما للحكومات، فيُعد تعزيز الامتثال الضريبي وتحصيل الإيرادات الكافية أمراً ضرورياً لتمويل المنافع والخدمات العامة. ويُعد هذا الأمر هو السبب في لجوء إدارات الضرائب إلى تنفيذ التحول الرقمي والعمل على ميكنة أنظمتها.

يُعرف الدفع الإلكتروني للضرائب بطرق متباينة، ومنها:

- وفاء المكلف بدفع ما بذمته من مستحقات ضريبية إلى الهيئة العامة للضرائب بإحدى الوسائل الإلكترونية سواء أكانت أوراقاً تجارية إلكترونية أو نقوداً إلكترونية أو بطاقات الائتمان أو أية وسيلة أخرى يتم الوفاء بها عبر الإنترنت¹⁴؛
 - دفع عن بعد للمستحقات من الالتزامات الضريبية باستخدام بطاقة مصرفية¹⁵؛
 - استعمال أساليب إلكترونية مثل بطاقات الائتمان لتحويل الأموال إلكترونياً أو الدفع عبر الإنترنت لتسوية الرسوم والضرائب والتكاليف المتعلقة بإجراءات تخليص السلع المُصرّح بها لأغراض الاستيراد أو التصدير¹⁶.
- ومن التعريفات السابقة، يمكن القول أن الدفع الإلكتروني للضرائب هو الدفع عن بعد للمستحقات من الالتزامات الضريبية باستخدام بطاقة مصرفية.

يعتبر الوفاء الإلكتروني بأي وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني صحيحاً ومنتجاً لآثاره القانونية، بشرط أن تكون هذه الوسائل متداولة ومعتمدة من سلطة النقد المختصة في الدولة. ولضمان نجاح نقل الأموال من الحسابات المصرفية للشخص إلى الحسابات المصرفية للإدارة الضريبية يتحصل الممول على ما يفيد ذلك من كل من الإدارة الضريبية والمصرف الذي تم النقل من خلاله. ويحقق هذا النظام سرعة سداد الممول للضرائب المستحقة عليه دون حاجة لأن يحملها إلى الإدارة الضريبية، كما يمكنه أن يسترد ما أداها منها بغير وجه حق، أو زائداً عما هو مقرر عليه، بالوسائل الإلكترونية، دون حاجة لتقديم أوراق أو مستندات، اعتماداً على ما لدى الإدارات الضريبية من بيانات مخزنة رقمياً. وبذلك تقل تكاليف وأعباء الالتزام الضريبي، ومراقبته، على كل من الممول والإدارات الضريبية. وتنخفض مخاطر ضياع الأموال، أو تبيدها، أو بذل مزيد من الوقت لمراجعتها وتأمينها¹⁷.

هناك نوعين للتحصيل الضريبي الإلكتروني وهما¹⁸:

1. التحصيل الإلكتروني الجزئي*، أين يكون طرف ثالث كالمصارف وسيطاً بين الممول والإدارة الضريبية لإتمام عملية دفع الضريبة؛
2. والتحصيل الإلكتروني الكامل**، إذ يقوم الممول بدفع الضريبة مباشرة إلى الإدارة الضريبية عبر الإنترنت، أو تكليف المصرف التابع له للقيام بهذه العملية مباشرة، مما يزيد من فعالية التحصيل كخدمة فورية وأمان وغيرهما، ويوفر الوقت والمال. ويتطلب لنجاح نظام التحصيل الإلكتروني¹⁹:

- تعميم استخدام رقم هوية الفرد في كافة تعاملاته، وربط معلومات الجهات المختلفة، ومنها المصارف ومؤسسات التأمين والمعاشات مع الإدارة الضريبية، بجانب توفير التكنولوجيا المناسبة، والتشريع الذي يبسط إجراءات ربط الضريبة، وتحصيلها، ويتفادى التعقيدات التي تعطى الفرصة للجدل والخلاف بين الإدارة الضريبية والممول؛
- أن يكون لدى الممول حساب مصرفي يتمكن من خلاله تسوية ديونه مع الإدارة الضريبية؛
- توفير القاعدة الأمنية اللازمة لحماية تبادل المعلومات بين الجهات المختصة من جهة ووصولها إلى المصالح الضريبية بدرجة مناسبة من الموثوقية التي يمكن الاعتماد عليها عن تبنيها في عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين من جهة أخرى؛
- تفعيل البرامج التدريبية للعاملين في المصالح الضريبية لتشجيعهم على تعلم واكتساب المهارات المناسبة واستخدام التقنية الإلكترونية؛
- زيادة الثقافة الضريبية للمكلفين وتوجيههم عن طريق الإعلام لكيفية انجاز المعاملات الضريبية عبر الإنترنت.

* Partially electronic payment method.

** Fully electronic payment method.

(2) تجارب عربية في مجال التحصيل الإلكتروني للضرائب:

تجارب التحصيل الإلكتروني للضرائب في البلاد العربية جد متباين، ويسير نحو الرقمنة بصور متفاوتة: في الأردن، يتمكن الممولون من السداد الإلكتروني للضريبة على الدخل وضريبة المبيعات إلكترونياً. في الإمارات، تبنت وزارة المالية منظومة من البرمجيات وبوابات الدفع الرقمية بوسائط الاتصال المختلفة لتحصيل رسوم خدمات إيرادات الحكومة الاتحادية ببطاقات خاصة مسبقة الدفع للارتقاء بعمليات تقديم الخدمات العامة في إطار منظومة الدرهم الإلكتروني التي تم تدشينها سنة 2001. في تونس، يسمح للممول بسداد ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة إلكترونياً، وفي السعودية، تم تطوير منصة "سداد" للدفع الإلكتروني بما يخدم الأفراد والمؤسسات والقطاع الحكومي من خلال تشغيل بنية تحتية تتسم بالكفاءة والأمان والتوافق مع أفضل الممارسات. يتم من خلال هذه المنصة الدفع الإلكتروني لضرائب القيمة المضافة²⁰.

(1-2) تجربة التحصيل الإلكتروني للضرائب في مصر والأردن:

بموجب تطبيق التحصيل الإلكتروني في العديد من البلاد العربية، سيمنح ذلك فرصة أكبر لسداد مستحقاتهم الضريبية دون إهدار وقت ومجهود زائدين علي الحاجة، وقال إن الاحتفاظ بالنسخ الإلكترونية لسداد هذه المستحقات يحقق بعداً آخر من أبعاد الحفاظ علي الوثائق والمستندات اللازمة²¹.

التحصيل الإلكتروني للضرائب في مصر:

في إطار الجهود الحثيثة التي تقوم بها مصلحة الضرائب المصرية لتطوير وتحديث النظم المطبقة لخدمة العمل الضريبي من خلال شبكة معلومات مصلحة الضرائب المصرية، وأيضاً مواكبة أحدث النظم والتقنيات العالمية اللازمة لتطوير منظومة العمل الضريبي، فقد ظهرت الحاجة الملحة لاستغلال الإمكانيات الكبيرة المتاحة لدى المصلحة وتطوير منظومة العمل الضريبي عن طريق تقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً واستخدام أنظمة التخزين السحابية²².

عملت وزارة المالية في مصر على رقمنة المنظومة الضريبية، والتي تستهدف من خلالها معالجة أي قصور ناتج عن المنظومة التقليدية طوال سنوات، وذلك من خلال:

- مشروعات رقمية لإصلاح منظومة الضريبة على الدخل: وتتمثل في مشروعات دعم أجهزة الفحص الضريبي، وتطوير الحاسب الآلي بمصلحة الضرائب على الدخل وتشمل: مشروع التحصيل الإلكتروني، مشروع الإقرارات الضريبية، مشروع ميكنة الأعمال الضريبية الرئيسية، مشروع ميكنة أعمال لجان الطعن، مشروع إعادة هندسة الإجراءات، مشروع مركز الاتصال، ومشروع مراقبة تحصيل الضريبة من خلال الإيصالات الإلكترونية؛
- مشروعات رقمية لإصلاح منظومة الضريبة على القيمة المضافة: وتمثلت في مشروعات رفع كفاءة أجهزة التحصيل بمصلحة الضرائب على القيمة المضافة وتشمل: مشروع الفاتورة الضريبية الإلكترونية، مشروع تكويد السمع والخدمات، ومشروع منظومة تحليل مخاطر الإقرارات.
- من أجل تحقيق المميزات التالية²³:
- تقليل العبء على الممول من خلال تيسير عملية ملئ وتقديم الإقرار الضريبي إلكترونياً عبر الويب؛
- تقديم خدمة فعالة من خلال قدرة الممول على الدخول إلى نظامه/سجله الضريبي الإلكتروني من خلال أي حاسب خلال 24 ساعة/365 يوم بدون الاحتياج إلى تنصيب أي أدوات أو برامج مساعدة؛
- تخصيص مساحة تخزينية لكل ممول تتيح له القدرة على تخزين تعاملات الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة والدخول إليها في أي وقت ومن أي مكان، كما يتم تخزين فواتير المشتريات والمبيعات لتطبيق القيمة المضافة؛
- وسهولة إدارة السجل الضريبي الإلكتروني عبر التطبيقات المتاحة على عدة أنظمة ومنها الهواتف النقالة.

ولمعرفة ما مدى مساهمة الإصلاح الضريبي الرقمي في تحسين أداء التحصيل الضريبي للإدارة الضريبية نتعرض الجدول الموالي:

الجدول 01 - تطور الحصيلة الضريبية في مصر (2015- 2021)

مليار جنيه

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإيرادات الضريبية	305	352	462	629	736	739	748

المصدر: وزارة المالية المصرية (2022)، «تطور الضرائب»، على الخط، الاطلاع في 20/09/2020،

<https://www.mof.gov.eg/ar>

نجحت مشروعات رقمنة منظومة الإدارة الضريبية في رفع كفاءة التحصيل الضريبي، والحد من حالات التهرب، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، فشهدت الإيرادات الضريبية نمو متزايد خلال الفترة (2015-2021)، وقدرت الزيادة في الإيرادات الضريبية في سنة 2017 بـ 31% مقارنة مع سنة 2016، ونلاحظ أن أكبر زيادة كانت بين سنة 2017 و2018 بقيمة 167 مليار جنية أي بنسبة 36%، لتسهم مشروعات رقمنة المنظومة الضريبية، في زيادة أعداد الإقرارات ونمو الإيرادات الضريبية، من خلال مشروع "الفاتورة الإلكترونية" و"الإيصال الإلكتروني"، ومن ثم تعزيز حوكمة منظومة الإيرادات العامة للدولة ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وينعكس ذلك في قدرة تلك المنظومات على حصر المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة، وإرساء دعائم العدالة الضريبية، واستيفاء حقوق الخزانة العامة للدولة على النحو الذي يساعد في تحقيق المستهدفات الاقتصادية.

وشهدت منظومة الإقرارات الإلكترونية لضريبة الدخل خلال سنة 2021، زيادة بنسبة 11% مقارنة بسنة 2020، كما تضاعفت أعداد المسجلين بمنظومة الإقرارات الإلكترونية للقيمة المضافة مقارنة مع جوان 2018، وتزايدت أعداد مقدمي إقرارات القيمة المضافة بنسبة 54% مقارنة مع جوان 2018، كما شهدت حصيلة إقرارات الضريبة المضافة زيادة بنسبة 27% في السنة المالية الماضية مقارنة بالسنة المالية 2019-2020، ما تفتت حصيلة إقرارات القيمة المضافة خلال الأربع شهور الأولى من السنة بنحو 19.7%²⁴.

بدأت الوزارة تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية، إذ انطلقت المرحلة الأولى رسمياً في نوفمبر 2020، بمشاركة 134 مؤسسة كبرى بدأت بتسجيل كل الفواتير التي تصدرها للمؤسسات الأخرى عبر المنظومة التي استحدثتها وزارة المالية، وتهدف المنظومة الجديدة لمكافحة التهرب الضريبي وتشجيع المؤسسات على التسجيل لدى مصلحة الضرائب²⁵.

أن تطبيق الفاتورة الإلكترونية، يعطي مؤسسات التحصيل، تحديث لحظي بأي عملية بيع تُسجل قانوناً، وبالتالي يمكن من خلال المنظومة الجديدة، الوقوف على حجم المبيعات في القطاعات المختلفة، وربما تقدير احتياجات البلاد من السلع والمنتجات وفق هذا التحديث. لقد تم تطبيق الفاتورة الإلكترونية إلزامياً في أكتوبر 2021، وأن ذلك ساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة، ويساعد على تعظيم الإيرادات العامة، ويمكن الدولة من تنفيذ المشاريع التنموية للارتقاء بمستوى معيشة المواطنين والخدمات المقدمة إليهم.

إن مشروعات تطوير وميكنة منظومة الإدارة الضريبية تسهم في رفع كفاءة التحصيل الضريبي لحق الدولة، حيث تُساعد أنظمة الإقرارات الإلكترونية، ومنصة الإجراءات الضريبية الممكنة الموحدة، والفاتورة الإلكترونية في حصر المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة، وإرساء دعائم العدالة الضريبية. وتعد منظومة الإيصال الإلكتروني جزءاً لا يتجزأ من امتداد سلسلة تحويل المعاملات الورقية إلى إلكترونية إذ تعمل بالتزامن مع منظومة الفاتورة الإلكترونية لتغطية جميع أنواع وأشكال التعاملات الإلكترونية من كافة الأطراف، لهذا الغرض تم تأسيس

مؤسسة "تكنولوجيا وتشغيل الحلول الضريبية E-TAX" تساهم في استدامة جودة أداء المنظومات الضريبية الإلكترونية، بما يؤدي إلى تبسيط الإجراءات وميكنتها، والتيسير على الممولين أو المكلفين، على النحو الذي يضمن خلق منظومة ضريبية تضاهي البلدان المتقدمة وتشجع الاستثمار**²⁶.

التحصيل الإلكتروني للضرائب في الأردن:

تعتبر الأردن من أوائل الدول العربية التي عملت على رقمنة نظم التحصيل الضريبي في سنة 2005، إذ سجلت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تقدماً جيداً في تقديم الخدمات الضريبية بشكل إلكتروني، بما يشمل تسجيل المكلفين، وتقديم الإقرارات، وإصدار الشعارات، والتحصيل الإلكتروني، ومتابعة الامتثال الضريبي، وتقديم الشكاوى، وتبسيط الضرائب. ويعد هذا البرنامج حسب موقع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات أول برنامج للحكومة الإلكترونية يتم تطبيقه في المؤسسات والدوائر الحكومية في الأردن، وقد وفر البرنامج خدمة تقديم كشف التقدير الذاتي إلكتروني والدفع الإلكتروني للأرصدة المستحقة دون الحاجة إلى مراجعة الدائرة مما يفترض أن يعزز السرعة في إنجاز المعلومات، وبعدها تم إدخال الخدمات الضريبية الإلكترونية الذي يوفر العديد من الخدمات من أبرزها²⁷:

- تقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً: تشمل إقرارات ضريبة الدخل (الموظفين، المستخدمين، الأفراد والمؤسسات) وإقرارات ضريبة المبيعات واحتساب الضريبة المستحقة بشكل فوري من خلال النظام المحوسب الذي يقلص من الأخطاء المحتملة؛
- تسديد الضريبة المستحقة إلكترونياً: تسديد الضريبة والمبالغ الأخرى المستحقة إلكترونياً دون الحاجة إلى مراجعة الصندوق في الدائرة أو المصارف والحصول على قسيمة الدفع الإلكتروني من خلال الدخول إلى موقع الدائرة؛
- الحصول على بيان ضرائب وشهادات بالرقم الضريبي: إمكانية الحصول على بيان ضرائب بالسنوات الضريبية المقطرة والسنوات التي قيد الاعتراض والأرصدة المستحقة المدفوعة والمقسطة وغيرها؛
- اعتماد البريد الإلكتروني لتبليغ المكلفين: اعتمدت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات البريد الإلكتروني وسيلة للتواصل مع المكلفين فيما يتعلق بالجوانب الضريبية كالتبليغ وتوجيه المطالبات، الإشعارات، أو الكتب الصادرة عن الدائرة وفق أحكام القانون. وطالبت

* مؤسسة مساهمة مصرية.

** قرار وزير المالية المصري رقم 337 لسنة 2022 بشأن ترخيص شركة E-TAX كمقدم خدمة لمنظومة الفاتورة الإلكترونية.

المكلفين تزويد الدائرة بعناوين بريدهم الإلكتروني لتسهيل التواصل معهم والتبليغ حسب الأصول المالية؛
- البدء بإجراءات تطبيق الفوترة الإلكترونية: استكملت الدائرة كافة الإجراءات الدستورية المتعلقة بإعداد وإصدار نظام لتنظيم شؤون الفوترة والرقابة.

ولمعرفة ما مدى مساهمة الإصلاح الضريبي الرقمي في تحسين أداء التحصيل الضريبي للإدارة الضريبية نستعرض الجدول الموالي:

الجدول 02 - تطور الحصيلة الضريبية في الأردن (2015-2021)

مليار دينار

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي الضرائب	3 638	3 868	3 828	4 149	4 363	4 637	5 213

المصدر: بالاستناد على:

- مقال (2022)، «التحصيلات الضريبية في الأردن ترتفع بـ 12.5% رغم تداعيات كورونا»،
2022/01/11، الاطلاع في 2022/03/20،

التحصيلات-الضريبية-في-الأردن-ترتفع-125-<https://www.alaraby.co.uk/economy/>-
رغم-تداعيات-كورونا

- وكالة الأنباء الأردنية (2022)، «الإصلاحات عززت التحصيل وأوقفت زيادة نسب
الضرائب»، 2022/01/11، الاطلاع في 2022/03/20،

الضريبة-الإصلاحات-عززت-التحصيلات-وأوقفت-زيادة-نسب-<https://nabd.com/s/>-
(الضرائب-إعادة-بديلة-لخبرنا-رقم-3)

نلاحظ من خلال الجدول، ارتفاع الحصيلة الضريبية في سنة 2016 بالمقارنة مع سنة 2015 مع انخفاضها في سنة 2017 وهذا يرجع لبعض الأخطاء الموجودة في النظام، كما ارتفعت في السنوات 2018، 2019، 2020، وتم استخدام الإيداع عبر الإنترنت في الأردن وذلك على نطاق واسع لضريبة السلع والخدمات منذ منتصف سنة 2017، لكن التحصيل كان أقل بالنسبة للضرائب الأخرى بسبب الأخطاء الجزئية في النظام مما جعل الإيداع عبر الإنترنت أصبح إلزاميا اعتبارا من 01 جانفي 2018 لضريبة الدخل واشتراكات الضمان الاجتماعي، أما الدفع عبر الإنترنت كان منتشرا على نطاق واسع منذ سنة 2017 لجميع الضرائب. وكذلك إلى كفاءة التحصيل من المكلفين بدفع الضريبة.

2-2) تجربة التحصيل الإلكتروني للضرائب في الجزائر:

بدأ الحديث عن الإدارة الإلكترونية في الجزائر سنة 2013، لكن إدارة الضرائب بدأت في استعمال الوسائل والآليات الإلكترونية في دفع وتحصيل ضرائبها سنة 2018، فتحت بوابة جديدة (جبايتك) وضعت تحت تصرف المكلفين بالضريبة، كما منحت لهم مؤخرا إمكانية التوطين المصرفي لدفع الضرائب بشكل إلكتروني بالتحويل من حساباتهم المصرفية مباشرة لإدارة الضرائب عن طريق نظام (مساھمتك).

قامت الإدارة الضريبية بالاستعانة بمكتب استشارة أجنبي إسباني Indra-Sistemas قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي الذي يشكل أحد الركائز الأساسية لتحديث الإدارة الضريبية لما له من دور²⁸:

- تقديم للمديرية العامة للضرائب الدعامات في مجال تكنولوجيا المعلومات قصد إتمام مهامها وبلوغ أهدافها؛
- ضمان الحماية من خلال اللجوء إلى تكنولوجيا الاتصالات المناسبة؛
- تقديم تطبيقات بسيطة الاستعمال تسمح للمستخدمين بممارسة مسؤولياتهم بالفعالية والنجاعة المطلوبتين؛
- ضمان وجود المعطيات الصحيحة لمجمل المستخدمين المؤهلين؛
- إعداد تدبير يهدف إلى المحافظة على مستوى المعارف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لفائدة الموظفين وكل حسب مسؤولياته.

تشكل البوابة jibayatic أول تجربة لإجراءات الكترونية تهدف إلى تسهيل وتبسيط الإجراءات الضريبية، حيث قامت المديرية العامة للضرائب بإنشاء نظام معلومات جبائي إلكتروني) أطلقت عليه اسم "جبايتك Jibayatic" - يركز على لا مادية كل العمليات الجبائية والآلية الكاملة لجميع إجراءات معالجة السندات، بهدف تقديم دعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات للإدارة الجبائية لإتمام مهامها وبلوغ أهدافها، وتطوير فرص جديدة في جمع المعلومة الجبائية، وتسهيل تداولها. وبذلك يعد نظام المعلومات جبايتك من أهم تكنولوجيايات الشبكة الحديثة التي تعتمد عليها المراكز الضريبية في رقمنة الإجراءات الجبائية²⁹.

يقدم نظام المعلومات الجبائي "جبايتك" العديد من المزايا والخدمات بالنسبة للإدارة الجبائية والمكلفين على حد سواء المتمثلة في³⁰:

- الرقمنة الشاملة لجميع العمليات الجبائية الإدارية ابتداء باستقبال المكلفين ثم القيام بمختلف التصريحات إضافة إلى تحديد الوعاء الضريبي وكذا التحصيل الجبائي، كذلك تسيير الملف الجبائي للمكلفين؛
- إجراء العمليات من مقر المكلفين مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية؛
- الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة خلال كامل أيام الأسبوع؛
- تزويد المكلفين بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية؛
- الولوج إلى استماراته التصريحية المودعة والاطلاع عليها، إضافة إلى التصريح المركزي للرسم على النشاط المهني (في حالة وجود فروع للمكلف في أقاليم جبائية مختلفة)؛
- الدفع الإلكتروني عن طريق شبكة الانترنت لضرائب ورسومه؛
- الاطلاع على دينه الجبائي الكلي؛
- طلب الشهادات الجبائية؛
- تقديم الطعون والتحفظات المشروطة وغيرها؛
- وطلب الامتيازات الجبائية.

تبنت المديرية العامة للضرائب التطبيق التدريجي لهذا النظام نظرا لاعتبارات مادية، إدارية وبشرية، بحيث تم تبني هذا النظام من طرف مديرية كبريات المؤسسات DGE، في سنة 2017، ثم تبعها مركز الضرائب للجزائر شرق ثم بدأت عملية تعميم تطبيق هذا النظام، وتم تبني نظام جبايتك في أغلبية مراكز الضرائب في نهاية سنة 2021. وهو نظام يستخدم بالدرجة الأولى حاليا في عمليات التصريحات الجبائية إضافة إلى عمليات التحصيل الإلكتروني.

تعد بوابة "مساهمتك" تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد، تم إطلاقها في جويلية 2021، الغرض منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر الإنترنت³¹، يتم إدراج بوابة "مساهمتك" على مستوى قباضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية للضرائب التي لا تتوفر على مركز للضرائب ولا على مركز جوارى للضرائب وقد اختارت المديرية العامة للضرائب التعميم التدريجي لبوابة "مساهمتك" على مستوى قبضات الضرائب (في أوت 2022 تم تعميمها على المكلفين بالضريبة التابعين لقباضات الضرائب لمديريات الضرائب لولايات وهران شرق، وهران غرب، الشلف، تيارت، الجزائر غرب، بومرداس، تيزي وزو، المسيلة، ورقلة، إيليزي، تمنراست، تندوف وبنشال)³². وتسمح هذه الإمكانية للمكلف بدفع ضرائبه بشكل إلكتروني ومباشر من حساباته المصرفية إلى مصلحة الضرائب. فبمجرد إرسال التصريح، يتم تحويله إلى قسم "الدفع"، ويعتبر ذلك إعلان ضمان الاستلام الصحيح للتصريح الضريبي من طرف المصالح

- الجبائية، وبعد ذلك يقوم المكلف بالضريبة بالتسديد عن بعد للضرائب والرسوم المصرح بها عبر الإنترنت. ونشير إلا أن بوابة "مساهمتك" ستعمم تدريجياً على مستوى المديرية الولائية للضرائب والتي لا تتوفر بعد على النظام المعلوماتي "جبائتك".
- ورغم الجهود المبذولة من طرف المديرية العامة للضرائب للتوجه نحو إدارة إلكترونية، إلا تطبيق الدفع الإلكتروني للضرائب في الجزائر يبقى ضعيفاً جداً ولا يزال بحاجة لجهود مضاعفة (من طرف الإدارة والمكلف معاً) والتي تتمثل فيما يلي³³:
- محاولة تغيير الثقافة السائدة لتتحول من إدارة العمليات إلى إدارة البيانات، ويتعين على الإدارات أن تركز على الحصول على البيانات الصحيحة؛
 - يجب أن يدرج التحول الرقمي في الأنظمة الضريبية تحالفاً واسع النطاق من الأطراف المعنية لتنفيذ الإصلاحات القانونية اللازمة وتوفير التمويل المطلوب، ويجب أن يركز هذا التحول أيضاً على تحقيق القيمة عن طريق تبسيط الإجراءات وجذب دافعي الضرائب على نحو دائم إلى استخدام نظام تقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً، ومنظومة الدفع الإلكتروني، والمستندات الإلكترونية. ويمكن تحقيق القيمة من خلال تخفيض تكاليف الامتثال، وزيادة اليقين الضريبي، ورفع مستوى الامتثال؛
 - يجب على إدارات الضرائب إدخال أنظمة قابلة للتطوير والتشغيل البيني التي يمكن استخدامها على مستوى الإدارات، وفي المقر الرئيسي، وعلى المستوى الميداني؛
 - ربط نظام جبائتك بمختلف الأنظمة الاقتصادية الأخرى على غرار أنظمة المعلومات الجمركية، تلك الخاصة بالصناديق التأمينات الاجتماعية ونظام المعلومات الإلكتروني الخاص بالمركز الوطني للسجل التجاري؛
 - تستند رقمنة نظم التحصيل الضريبي الإلكتروني لاسيما فيما يتعلق بضرائب الاستهلاك (ضريبيتي المبيعات، والقيمة المضافة) على وجود نظم للفوترة الإلكترونية التي تعمل على تيسير الربط بين كافة المراحل والعمليات الإنتاجية التي تمت بهدف الحصول على المنتج النهائي؛
 - لكي يحقق التحصيل الإلكتروني الأهداف المرجوة من إقراره وتنفيذه، لا بد من وجود جهاز رقابي يمتلك الأدوات والوسائل الرقابية التي تمكنها من القيام بأعمالها، إضافة إلى ذلك لا بد من وجود النصوص والأطر القانونية لهذه الرقابة؛
 - والتعاون والتنسيق ما بين الدول العربية فيما يتعلق برقمنة نظم التحصيل الضريبي بهدف تبادل الخبرات والتجارب والمعلومات الضريبية بما يساعد على تجنب التهرب والازدواج الضريبي.

خاتمة:

يساهم التحول الرقمي لإدارة الضرائب الحكومات على زيادة كفاءة الضرائب من خلال زيادة الشفافية، توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين طرق جمع الضرائب، والتغلب على التهرب الضريبي، إضافة للسرعة في التنفيذ وتخفيض التكاليف وحفظ البيانات الضريبية إلكترونياً.

من النتائج المتوصل إليها:

- ساعدت رقمنة الضرائب على زيادة مستويات التحصيل الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول للنظم الإلكترونية للإقرار والامتثال الضريبي والتحصيل والفوترة الإلكترونية، وهذا بأقل جهد وفي وقت أقل؛
- ساهمت مشروعات رقمنة الضرائب في الدول العربية محل الدراسة من رفع كفاءة التحصيل الضريبي من خلال زيادة نسب الالتزام للمكلفين وتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة الإيرادات الضريبية؛
- ورغم الجهود المبذولة من طرف المديرية العامة للضرائب في الجزائر للتوجه نحو إدارة إلكترونية، إلا تطبيق الدفع الإلكتروني للضرائب في الجزائر يبقى ضعيفاً جداً ولا يزال بحاجة لجهود مضاعفة.

وبناء على نتائج التحليل، هناك توصيات يُمكن أن تأخذ بها:

- أهمية العمل على الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية التي من شأنها تنظيم عمل الاقتصاد الرقمي من خلال حفظ حقوق الفاعلين فيه؛
- توفير الموارد اللازمة للتطوير المستمر لنظم رقمنة التحصيل الضريبي بالاستفادة من الوفورات المالية المتحققة جراء هذا التحول لضمان مواكبتها المستمرة لأحدث التقنيات؛
- الإنفاق على توفير البنية التكنولوجية الحديثة لتطوي الإدارات الضريبية، والتوسع في تطبيق نظام رقمنة الإدارة الضريبية، وإتباع أسلوب الإقرار الإلكتروني، والفواتير الضريبية الإلكترونية؛
- التعاون والتنسيق ما بين الدول العربية فيما يتعلق برقمنة نظم التحصيل الضريبي بهدف تبادل الخبرات والتجارب والمعلومات الضريبية بما يساعد على رفع كفاءة التحصيل الضريبي وتجنب التهرب الضريبي.

الهوامش والمراجع:

- 1 عبد الكريم عشور (2010)، «دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر»، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، ص 3.
- 2 وداد عطوي (2016)، «تأثير الإدارة الإلكترونية على الحقوق والحريات العامة»، مجلة "الحقوق والعلوم السياسية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد 03، العدد 02، ص ص 400-411.
- 3 هناء عفيف & وهيبة خولوجي (2022)، «اتجاه نحو التحول الرقمي: حتمية أم خيار»، مجلة "اقتصاد المال والأعمال"، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، المجلد 06، العدد 01، ص ص 276-291.
- 4 Marc SAUVAGE (2018), «Définition: Transformation Digitale en 2023 [enjeux + exemples]», 25/09/2018, consulté le 15/08/2022, <https://www.inboundvalue.com/blog/que-signifie-la-transformation-digitale-en-2000-mots>
- 5 سعد غالب ياسين (2016)، «الإدارة الإلكترونية»، دار اليازوري العلمية، عمان، ص 11.
- 6 ارجع إلى:
 - عامر إبراهيم قنديلجي (2015)، «الحكومة الإلكترونية»، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص 126؛
 - لطفي شعباني، عبد الحكيم سعيح & وسام زرقواد (2017)، «دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز عمل النظام الجبائي الجزائري»، المؤتمر العلمي الدولي حول «الإدارة الإلكترونية بين الواقع والحتمية»، مركز رماح، عمان، أيام 06-08 نوفمبر 2017 [كتاب المؤتمر، ص 4].
- 7 ارجع إلى:
 - هبة عبد المنعم (2019)، «رقمنة المالية العامة»، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص 2؛
 - سانجيف غوبتا، مايكل كين وألبا شاه & جينيفيف فيردييه (2018)، «رقمنة المالية العامة»، مجلة "التمويل والتنمية" - الترجمة، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد 2-2018، ص ص 12-15،
 - Asian development bank (2022), «Launching a digital tax administration transformation what you need to know», Asian development bank, Manila, Philippines, p. 28,
- 8 مها أبوودن (2009)، «جدل حول جدوى التحصيل الإلكتروني للضرائب»، 2009/11/10، الاطلاع في 2022/08/17، <https://almalnews.com/جدل-حول-جدوى-التحصيل-الإلكتروني-للضرائب/>

- 9 نادر عبد العزيز الشافي (2008)، «المصارف والنقود الالكترونية»، المؤسسة الحديثة للكتاب، عمان، ص 226.
- 10 مدونة فاتورة - مقال (2020)، «كل ما تود معرفته عن الدفع الإلكتروني»، 2020/07/26، الاطلاع في 2022/06/16،
<https://fatora.io/blog/everything-about-online-payment/>
- 11 حميد قرومي (2014)، «واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر»، مجلة "دراسات اقتصادية"، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، ص ص 139-156.
- 12 ارجع إلى:
- جميل صابوني (2021)، «دور منظومة الدفع الالكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي»، مجلة "جامعة دمشق للعلوم القانونية"، جامعة دمشق، المجلد 01، العدد 01، ص ص 47-76؛
- أحمد محمد غنيم (2010)، «إدارة البنوك تقليدية الماضي والكترونية المستقبل»، المكتبة العصرية، المنصورة، ص 99.
- 13 ارجع إلى:
- إيمان الحيارى (2016)، «وسائل الدفع الالكترونية»، 2016/11/06، الاطلاع في 2021/04/25،
https://mawdoo3.io/article/وسائل_الدفع_الإلكترونية/117949
- منير محمد الجنيهي & ممدوح محمد الجنيهي (2006)، «النقود الالكترونية»، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، ص 22؛
- إبراهيم بختي (2005)، «التجارة الالكترونية: مفهوم واستراتيجيات التطبيق»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 72.
- 14 علي غانم شاكر (2017)، «دور نظم الدفع والتحويل الالكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي»، مجلة "المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى (العراق)، المجلد 07، العدد 04، ص ص 176-202.
- 15 Jean Materné ZAMBO (2022), «Impôts en Algérie: Le paiement électronique renforcé», 18/02/2022, consulté le 15/06/2022,
<https://www.digitalbusiness.africa/impots-en-algerie-le-paiement-electronique-renforce/>
- 16 الأمم المتحدة - مرشد تنفيذ تيسير التجارة (2022)، «السداد الالكتروني للرسوم والضرائب الجمركية»، على الخط، 2022/07/17،
<https://tfig.itcilo.org/AR/contents/electronic-payment-customs-duties-and-taxes.htm>
- 17 رمضان الصديق (2020)، «الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي»، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 470.

- 18 رمضان الصديق، مرجع سبق ذكره، ص 472.
19 ارجع إلى:
- علي غانم شاكر، مرجع سبق ذكره؛
- الأمم المتحدة -مرشد تنفيذ تيسير التجارة، مرجع سبق ذكره.
20 هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 4.
21 مها أبوودن، مرجع سبق ذكره.
22 بوابة الضرائب المصرية (2022)، «مصلحة الضرائب المصرية»، على الخط، الإطلاع في 2022/07/29
<https://eservice.incometax.gov.eg/etax>
23 بوابة الضرائب المصرية، مرجع سبق ذكره.
24 مقال (2021)، «مشروعات "رقمنة الاقتصاد" .. نجاحات غير مسبوقة لوزارة المالية في 2021»،
2021/12/17، الإطلاع في 2022/03/22
<https://www.albawabhnews.com/4494521>
25 محمد مختار (2022)، «رقمنة النظام الضريبي بالكامل نهاية العام.. وخبراء: يرفع كفاءة التحصيل»،
2022/02/28، الإطلاع في 2022/03/20
<https://www.mwatan.news/593153>
26 مصلحة الضرائب المصرية (2022)، «منظومة الفاتورة الالكترونية»، على الخط، الإطلاع في
2022/09/20
<https://eta.gov.eg/ar/news/mnzwmt-alfatwrt-alalktrwnyt-13>
27 وزارة المالية الأردنية - دائرة ضريبة الدخل والمبيعات (2022)، «الدفع الالكتروني»، على الخط، الإطلاع
في 2022/09/19
<https://www.istd.gov.jo/Default/Ar>
28 محمد أوشان & علي بلعزوز (2017)، «الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية
بالإشارة إلى حالة الجزائر»، مجلة "الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية"، جامعة الشلف، المجلد 09،
العدد 01، ص ص 67-74.
29 Direction générale des impôts DGI (2017), «Le lancement du nouveau système
d'information de la DGI "Jibaya'tic": Une gestion de l'impôt plus transparente», n°
85, bulletin d'information de la DGI, pp. 1-7,
https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/lettres_dgi/ldgisi2.pdf

30 ارجع:

- خير الدين شرواطي (2022)، «دور نظام المعلومات الجبائي في تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر»، مجلة "الأبحاث الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، المجلد 17، العدد 01، ص ص 389-408؛

- Miloud OUAREZKI (2021), «Le rôle du système d'information fiscale dans l'amélioration de la performance et la qualité du service public», Revue "Les annales de l'université d'Alger 1", vol. 35, n° 01, pp. 959-973.

31 وكالة الأنباء الجزائرية (2021)، «إطلاق البوابة الالكترونية مساهمة "تيك" للتصريح والدفع الالكتروني»، 2021/07/22، الاطلاع في 2022/04/17،

<https://www.aps.dz/ar/economie/110264-2021-07-22-18-52-09>

32 وزارة المالية (2022)، الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب "بوابة مساهمتك"، التصريح والدفع الالكتروني، على الخط، الاطلاع في 2022/04/20،

<https://www.mfdgi.gov.dz/moussahamaticar!/#/>

33 ارجع إلى:

- سناء محمد سدخان (2020)، «نظام الدفع والتحويل الالكتروني لنفقات الدولة وإيراداتها»، مجلة "الفكر القانوني والسياسي"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأغواط، المجلد 04، العدد 01، ص ص 94-125؛

- هبة عبد المنعم & صبري الفران (2021)، «دراسة حول رقمنة التحويل الضريبي في الدول العربية»، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص ص 35-37.

Marcello ESTEVÃO (2021), «Les raisons qui incitent les administrations fiscales à entamer leur mue numérique», 01/12/2021, consulté le 15/08/2022,

<https://blogs.worldbank.org/fr/voices/les-raisons-qui-incident-les-administrations-fiscales-entamer-leur-mue-numerique>